الهجرة غير الشرعية و تأثيرها على التنشئة الاجتماعية

د. أميرة محمد زحلوق ـ قسم علم الاجتماع ـ كلية التربية العجيلات
جامعة الزّاويـــــــــــــــة .

المقدمة :

أخـــذت الهجــرة غير نظامية تسميات متعددة بين هجرة غير نظامية وهجرة غير قانونية ، وهجرة سرية، وهجرة غير شرعية ، والتي تعرف حسب علم السكان بأنها الانتقال فرديا أو جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا، وبذلك أصبحت هذه القضية بتطوراتها المتسارعة وأسبابها المتشابكة مساحة واسعة الاهتمام وسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المحلية والمنظمات الاقليمية والدولية ومراكز الدراسات وجعلت كل أنظار السياسيين، والقانونيين، وعلماء الاجتماع، وغيرهم من الباحثين يرون أنها تشكل خطر يهدد معظم الدول سواء كانت هذه الدول مستقبلة أو مصدرة لها، ومع الانتشار الواسع وتفشي الهجرة غير الشرعية أصبح الوضع صعبا بالنسبة للاجئين من خلال تشدد الدول في مراقبة الحدود، وهذا يتطلب حلاً عاجلاً و تعاونا دولياً لتقديم المساعدة والحماية لحقوق المهاجر ، وفي المقابل البحث عن طرق وآليات جديدة لمعالجة تدفقات الهجرة غير الشرعية وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية وربما السياسية على الدول.

مشـــــــــكلة البحث :

كانت الهجرة على امتداد التاريخ البشــري ولازالت تُســهم في إعمار الأرض وتلعب دورًا مهمًا في تلاقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات , مما يسمح بالتلاقي الثقافي وبناء حضارة إنسانية مشتركة ، فهي تعبّر عن رغبة الفرد في التغلب على الظــروف الصعبة والهروب من الفقر وبدْء حياة جديدة توفر له العيش الكريم .

فظاهــرة الهجرة تعد أمرًا طبيعيا ؛ وذلك لارتباطها منذ غابر الزمان بحركة الإنسان باتجاه المناطق والدّول التي تتوفّــر فيها فرص العمل ، وكما هو معروف أن الدّول نفسها تحتاج إلى اليد العاملة لإدامة الحياة بكافة تفاصيلها مثلما تحتاج إلى حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وإقامة المشاريع الاستثمارية وتبادل الخبرات ، وظاهرة الهجرة في وقتنا الحاضر بمثابة ســوق عالمي يشمل كل المستويات , فهي من

الظواهـــر المقلقة التي تهدد بلدان الوطن العربي لما لها من تأثيرات مباشـــرة على الاقتصاد الوطني والنواحي الاجتماعية والثقافية. وقد أدى التطور غير المسبوق لوسائل الإعلام والاتصال والمعلوماتية إلى زيادة عدد الأفراد الراغبين في الانتقال إلى أماكن توفّـر فرص العمل.

تســـــاؤلات البحث :

1- ماهي الاسباب و الدوافع الهجرة غير الشرعية ؟

2- ما هي الاشكاليات الناجمة عن الهجرة غير الشرعية في ليبيا ؟

3- ما الآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية ؟

4- ما تأثير الهجرة غير الشرعية على التنشئة الاجتماعية ؟

أهداف البحث :

1- التعرف على أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية
2- التعرف على الإشكاليات الناجمة عن الهجرة غير الشرعية في ليبيا
3- التعرف على الآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية
4- التعرف الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على التنشئة الاجتماعية

أهمية البحث :

1- الحاجة الماسة إلى تفسير هذه الظاهـــرة ، ومحاولة الكشـــف عن أسبابها وعواملها، وما يترتب عنها من انعكاسات سلبية ، وما تخلّفه من آثار سياسية واجتماعية واقتصادية تهدد أمن المجتمع واستقراره، وتأثرها على التنشئة الاجتماعية
2- تسليط الضوء على مشكلة يعاني منها دول العالم ، ودول حوض البحر المتوسط ، وليبيا تسلي بصفة خاصة بوصفها دولة عبور للمهاجرين في الوقت الحاضر .
3- لفت نظر المسؤولين إلى مخاطر الهجرة وما يترتب عنها من خسائر في الأرواح الأموال

مصطلحات و مفاهيم البحث

الهجـــــرة : ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية مكانية على شكل تنقل السكان من مكان إلى آخر، وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي ، وهى جزء من الحركة العامة للسكان .[1]

الهجرة غير الشرعيـــــة : "انتقال الأفراد والجماعات إلى أوطان غير أوطانهم خفية أو تسللاً خارج منافذ العبور وعبر طرق مخالفة للقانون ؛ وذلك باستخدام مختلف طرق الغش والتدليس والرشـــوة والتحايل .[2]

التنشئة الاجتماعيـــــة : عملية مستمرة تبدأ بالحياة ولا تنتهي إلا بانتهائها ، وتختلف من مجتمع لآخر بالدرجة لكنها لا تختلف بالنوع ، فالتنشئة الاجتماعية لا تعني صب أفراد المجتمع في بوتقة واحدة ؛ بل تعني اكتساب كل فرد شخصية اجتماعية متميزة قادرة على التحرك والنمو الاجتماعي في إطار ثقافي معين على ضوء عوامل وراثية وبيئية .[3]

الدراسات السابقة :

1- دراســـــــــة : ندى نبيل زلط ، الهجرة غير الشرعية ودور مؤسسات الضبط الاجتماعي في مواجهتها (بحث اجتماعي ميداني)[4] ، وهدف إلى التعرف على أسباب الهجرة غير الشرعية ومعرفة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الناجمة عن الهجرة غير الشرعية ومعرفة دور مؤسسات الضبط الاجتماعي المعنية في مواجهة الهجرة غير الشرعية ، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، كما استخدمت الباحثة الاستبيان على 350 مفردة من المهاجرين غير الشرعيين في محافظة الفيوم بقرية تطون ، والبالغ عددهم 10 مقابلات، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم الأسباب الاقتصادية الدافعة للهجرة غير الشرعية تكمن في قلة توافر فرص العمل في مصر، بينما أهم الأسباب الاجتماعية تتمثل في الرغبة في الزواج، أما الأسباب السياسية فتمثلت في غياب الديمقراطية في مجتمعنا المصري ومصادرة الحريات وقيام ثورة 25 يناير، وقد أكد غالبية المهاجرين وجود مشاكل قابلتهم قبل الهجرة كعدم امتلاكهم للمبالغ التي يطلبها منهم سماسرة الهجرة مقابل تسفيرهم، ومعظم المهاجرين سافروا عن طريق البحر في زوارق صغيرة متهالكة مقابل دفع مبالغ مالية هائلة لسماسرة الهجرة، كما أكد الغالبية العظمى من المبحوثين إمكانية الإصابة بمرض الإيدز نتيجة للانحرافات الجنسية.

2- دراســـــــــة : عبد الله أحمد عبد الله المصراتي، الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي : دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة بنغازي [5]، وهدفت إلى التعرف على تجارب المهاجرين غير الشرعيين وخبراتهم في رحلة الهجرة غير الشرعية التي تعرضوا لها حين دخولهم إلى ليبيا حتى تم القبض عليهم من السلطات المعنية بما في ذلك استطلاع الأسباب التي دفعتهم إلى الهجرة غير

الشرعية والسبل التي سلكوها للدخول ، وتقييم المهاجر لهذه التجربة ومدى توفر الرغبة لديه في العودة مجدًدا إلى ليبيا بالطريقة نفسها بعد القبض عليه وترحيله, اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كما اعتمدت على أسلوب المسح الاجتماعي الشامل 55 مبحوث الاعتماد على أداة استمارة المقابلة المقننة المطبقة بمنطقة قنفوذة الواقعة بالقرب من مدينة بنغازي، وتوصلت إلى أن الهجرة غير الشرعية في ليبيا مدفوعة بعوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية تتمثل في تدني أوضاع المهاجرين في بلدانهم الأصلية وتوافر فرص عمل غير احترافية في ليبيا مثل الرعي، وأعمال البناء، والعمالة اليدوية، الأمر الذي شجع الكثير من افراد العينة بحثاً عن فرص عمل تلبي لهم طموحاتهم وأهدافهم الاجتماعية والاقتصادية.

3- **دراســـــــة :** جاسون (أريل دازا Daza Ariel Jason)،"المواقف تجاه الهجرة غير الشرعية: ما يعتقده الجمهور، و ما يمكن للحكومة أن تتعلمه .[6] ، وهدفت إلى الكشف عن مواقف الناس تجاه قضية الهجرة غير الشرعية ، وقياس ما إذا كانت تصورات الهجرة غير الشرعية تختلف حسب الخصائص الديموغرافية أم لا، وكذلك دراسة التصورات تجاه الهجرة غير الشرعية لصياغة تشريع جديد للسيطرة عليها، اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان لمعرفة وجود أو عدم وجود اختلافات بآراء العينة حول قضية الهجرة غير الشرعية، وتألفت العينة من (135 فرد) من سكان أرلينغتون بولاية تكساس، وتوصلت الدراسة الى العوامل بأن المواقف تجاه الهجرة غير الشرعية تختلف وفق الديموغرافية، كما كشفت عن وجود اتفاق حول تأثير قضية الهجرة غير الشرعية على المجتمع، وكذلك وجود اختلافات كبيرة في وجهات النظر التي تدور حول ولاء المهاجر للدولة واحتمال حدوث زيادة في الإرهاب وأن وجودهم يعد عبئا على اقتصاد الدولة .

المحور الأول ـ الهجرة غير الشرعية انواعها و أسبابها و دوافعها :

الهجرة غير الشرعية ظاهــرة اجتماعية خطيرة على المستوى الوطني (الدول المصدرة) وعلى المستوى الخارجي (الدول المستقبلة) ، ولما تحمله من انعكاسات وآثار اجتماعية ونفسية وعلى التنشئة الاجتماعية كثيرة سواء على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد، وعلى مستوى الفرد والجماعة والمجتمع ككل ، وخاصة على الحياة في الوطن الأصلي ، وحتى في المهجر، فنجد لها تأثيرًا كذلك على البنية الاجتماعية والثقافية والنفسية للفرد ، لذلك عمدت الدول إلى تجريمها وفرض عقوبات على مرتكبيها ، ويقع

ذلك على عاتق المجتمع كأفراد وعلى عاتق الدولة باعتبارها صاحبة المهام المتمثلة في الحفاظ على أمن واستقرار شعبها .

اولاً ــ أنواع الهجـــرة :

1 - **الهجرة الداخليـــة :** كالهجرة من الريف إلى الحضر ، أي : أنها داخل الدولة الواحدة فهي الهجرة التي يتم فيها انتقال الأفراد و الجماعات من مكان الإقامة المعتاد إلى مكان آخر في نفس الدولة، و هذا ما أشار إليه.

2- الهجرة الطوعيـــة: هذه الهجرة تكون بمحض الإرادة وبدون أي : مساندة أو إكراه مهما كان نوعه (اقتصادي أودييني أو عرقي) وهي إما فردية أو عائلية أو جماعية وقد عرفها (فيرجا) بقوله : "حركة الناس أفرادًا أو عائلات تصرفوا بناءً على رأيهم ومسؤوليتهم، دون إجبار حكومي ، من بلد إلى بلد آخر بهدف الإقامة الدائمة .

3 - الهجرة القســـرية أو الجبرية : بأن النوع يكون خارج إرادة الفرد ورغباته ، أي: أن هناك قوة إما خفية أو ظاهرة تدفع بالأفراد أو العائلات أو الجماعات إلى ترك أوطانهم و الاتجاه إلى الأوطان الأخرى ليستقروا فيها ، إما بصفة دائمة أو مؤقتة ويحدث مثل هذا النوع في الحروب الداخلية كانت أم خارجية وكذلك نتيجة الاضطهاد مهما كان نوعه (سياسي، ديني ، عرقي).

4-**الهجـــرة المقيـــدة :** هذا النوع يبرز في القرن 20 ، حيث أدّى وفود الأعداد الكبيرة من المهاجرين من مختلف أنحاء العالم بصفة عامة ومن جنوب شرق أوروبا بصفة خاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ما دفعها إلى وضع قيود على الهجرة إليها ، وبداية من عام 1921 م لم تعد الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية حرة ، حيث أقيمت حواجز للحدّ من أعداد ونوع المهاجرين ، ووضعت قيود للهجرة من قبل دول أخرى خاصة في العقود الأخيرة مثل كندا .

5 -الهجرة الدوليـــة : تمثل الهجرة الدولية بالنسبة للفرد خارج حدود الدولة إلى دول أخرى ، فهو انتقال عابر للحدود السياسية و . تعتبر الهجرة الدولية أحد العوامل الأساسية في التطورات التي يعرفها العالم المعاصر، وفي نفس الإطار (تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية) وأخـــرى أفقية (تغيير مكان الإقامة مع الاحتفاظ بالعمل) وتصنف الهجرة حسب الزمن إلى هجرة نهائية أو دائمة وأخرى مؤقتة، وهجـــرة حسب القائمين بها إلى هجرة إرادية أو اختيارية وهجرة إجبارية .[7]

ثانياً ــ أسباب و دوافع الهجرة غير الشرعية :

هناك عدة أسباب تدفع المهاجرين للهجرة غير الشرعية، فمن بينها الأسباب الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والسياسية، ويشير البعض إلى أن هناك ثمة ارتباط وثيق بين الأزمة المالية العالمية وقضية الهجرة الدولية، سواء أكانت نظامية أم غير نظامية سوف تظهر آثاره تباعا في الفترة القادمة، حيث تدفع الأزمة بالماليين من الشباب إلى قوائم العاطلين ليزداد العدد العالمي لهم خاصة من الدول النامية وال شك أن هؤلاء سوف يبحثون عن أي مخرج لهم، ومن ثم تأتي الهجرة كأحد الحلول أمام اليائسين الذين يبحثون عن فرصة عمل في أي مكان وبأي ثمن يدفعونه حتى ولو كلفهم الأمر حياتهم .[8] ، وفي محاولة لتقييم الأسباب أو الدوافع التي تدفع بالشباب للهجرة غير الشرعية نجد في مقدمتها:

1 – الدوافـــع الاقتصاديـــة : يُعدّ البحث عن الـرزق لتوفير حياة آمنة رغــدة من أول الدوافع وأهمها؛ إذ يؤدي بالمهاجرين إلى ترك أوطانهم وهجرتهم إلى أي من الدول التي يجدون بها فرص العمل لكسب الرزق ويرتبط إلى حد كبير الوضع الاقتصادي في معظم الدول المرسلة للمهاجرين بالوضع الديموغرافي فيها، إذ يرتفع معدل النمو السكاني بصورة تواكب النمو في الدخل القومي، ما يؤدي إلى عجز الدولة عن الوفاء بمتطلبات هذه الأعداد السكانية المتزايدة فينخفض مستوى المعيشة ويدفع بالكثيرين إلى البحث عن فرص عمل أفضل في مكان أو دول أخرى وخاصة فئة الشباب العاطل عن العمل الذي يسعى إلى تكوين الحياة الأسرية في ظل تنامي معدلات البطالة .[9] ، وترتبط العوامل الاقتصادية إلى حد كبير بالعوامل الاجتماعية والتحولات المجتمعية التي تمر بها معظم دول العالم النامي تحديداً، حيث تحمل تلك التحولات تزايد الاختناقات الاقتصادية والاجتماعية، وتصاعد الضغوط التضخمية وانخفاض مستوى المعيشة، وتفاقم الأزمات في مجالات الإسكان والمرافق؛ لذا أضحت الهجرة للعمل عملية ضرورية. وتجذب قطاعات واسعة من المواطنين وقد أكدت الدراسات العديدة في مجال الهجرة أن حجم الهجرة في المجتمع يختلف أو يتأثر بتقلبات النظام الاقتصادي، وانتهت تلك الدراسات إلى أن الهجرة ترتفع معادلتها ويزداد حجمها خلال فترات الازدهار والانتعاش الاقتصادي والعكس بالعكس ، ويفسر ذلك بأنه في فترات الازدهار الاقتصادي تتزايد مشروعات الأعمال وتحدث عمليات توسع صناعي، الأمر الذي يتطلب أعدادا متزايدة من الأيدي العاملة الجديدة محليًا. [10] ، ويجدر القول بأن الهجرة والتنمية الاقتصادية مترابطتان على نحو وثيق، كما أن الافتقار إلى التنمية والديمقراطية

في أنحاء من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذلك في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء وسجلها الاقتصادي الهزيل، والطابع الشمولي الذي تتسم به بعض أنظمة الحكم، وانتهاك الحقوق السياسية وعدم احترام حقوق الإنسان: هي كلها ظواهر تم تحديدها على نطاق واسع بأنها مصادر لانعدام الاستقرار السياسي والعنف والتطرف .

2- الدوافـــــع الاجتماعيـــــة : ترتبط الدوافع الاجتماعية للهجرة غير الشرعية ارتباطًا وثيقاً بالدوافع الاقتصادية، حيث يرتبط النظام الاقتصادي والنظام الأسري على المستوى المجتمعي بأنماط الهجرة وأشكالها المختلفة ، فالهجرة تدور في مجالين مختلفين ديمغرافيا أحدهما : يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب المحلي على العمل والسكن والخدمات الاجتماعية... ويعرف الآخر انخفاضا في عدد السكان خاصة نسبة الشباب ، بالنسبة لدول شرق وجنوب المتوسط، فإن نموها السكاني حسب تقدير منظمات الأمم المتحدة مهيأ للارتفاع على مدى العشرين عاما القادمة ، ففي عام 1997 م ، قدر عدد سكان الدول المطلة على المتوسط أكثر من 300 مليون نسمة ، وسيصل عددهم إلى ما يقارب 500 مليون نسمة في عام 2025

ومن النتائج الخطيرة المترتبة على الانفجار الديمغرافي ظهور مشكلة البطالة ، التي باتت تمس الأفـــراد من جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على الشهادات العليا، في ظل عدم قدرة سوق العمل المحلي على تأمين هذه الطلبات على العمل الذي يجعل الأفراد يتجهون إلى طلبها في الخارج ولو في ظروف عمل صعبة. بالإضافة إلى فشل في حل المشكلات الاجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة والأم ارض....، وأيضًا صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الثراء من تملك السيارات وشراء العقارات...، وفي ظل تغذية إعلامية واسعة لتلك المظاهر، ما يشجع الكثير إلى خوض الهجرة كوسيلة تحقق طموحات هؤلاء كما ترتبط-أيضا- بالتهميش المستمر وظاهرة ترييف المدينة .[11]

3-الدوافع السياسية: إن ابتعاد المجتمعات عن فكرة التناوب على السلطة بين الأحزاب السياسية زادت من حدة التفكير في الهجرة، ألن هم هذه الأحزاب هو تكديس الثروات والتسابق على المناصب السياسية والإدارية لتحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية، مما جعل هذه الدول ال تحقق التنمية المنشودة لجميع فئات المجتمع.

فالأحزاب السياسية دائماً تتحدث عن الديموقراطية وعن الانتقال الديمقراطي والتغيير، وتوهم المسؤولين بنجاح تدبير الشأن العامل، ألن الأحزاب السياسية تعتبر من أهم الاسباب في تخلف المجتمع ألنها عادة ما تهمل الشأن الاجتماعي وتتضافر مع الحكومة في إبقاء الباب مغلقًا في وجه حاملي الشـهادات العليا فقد ساهمت في تفشي الفساد وشل التقدم والنمو وحركـة التطـور، مادامت هذه الأحزاب تسير في نهجها التقليدي، ومع تزايد نسب عزوف الشباب وغيره من الفئات الأخرى عن المشاركة في الأحزاب السياسية فهو مؤشر قوي على سلبيتها وعدم فائدتها حيث أصبحت عاملا معيقا للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، بالإضافة إلى ذلك فهناك العوامل السياسية على المستوى المحلي الداخلي، ما يدفع بالألف ارد إلى أي الهجرة، حيث عدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان النامية التي تضعف أو تنعدم فيها الحريات العامة حرية الفكر، والتعبير عن الآراء، تعتبر الأسباب السياسية و الأمنية من أهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية، غير أن الأسباب السياسية ترتبط بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تتجاوزها إلى سياسات الدول المستقبلة التي أدت بطريقة مباشرة و غير مباشرة في تشجيع الهجرة إليها. إضافة إلى الضغط السياسي المحلي في معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية و تسود نظم الديكتاتورية والنقابات العسكرية و الحروب حيث تسببت الحروب و الصراعات و التدخل الأمني في العديد من دول القارة الإفريقية في الثمانينات من القرن الماضي وعدم الاستقرار السياسي بالمنطقة ما سبب في تدهور الأوضاع في كافة مناحي حياة المواطن الإفريقي الذي أصبح يخاطر بحياته بطرق مشروعة و غير مشروعة من أجل البحث عن الاستقرار و الأمن و السلام. (12)

4-الدوافع النفسية للهجرة: تعد الدوافع النفسية من أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الهجرة بصفة عامة وغير الشرعية بصفة خاصة، فكلما تعمقت عاطفة الارتباط بالوطن والارتباط بالأهل يصعب اتخاذ قرار الهجرة، على الرغم من ان اغلب الأسرة في بعض الحالات قد تدفع بأبنائها للهجرة عمداً لتحسين مستوى الحياة ، و خاصة بعد غلبة الدوافع الاقتصادية وقلة فرص العمل وارتفاع الأسعار وانعدام فرص الحياة الكريمة، وتلعب السمات ا الاسلوب الحياة وما ا في اتخاذ قرار الهجرة وخاصة غير الشرعية، وفقا بارز والخصائص النفسية للفرد دور يفسر التساؤل الجوهري لماذا يميل بعض الأفراد إلى الهجرة دون غيرهم من الأفراد الذين يعيشون نفس الظروف الاقتصادية والأسرية ، ويمكن أن ترجع الإجابة إلى تلك المشاعر التي يستشعرها الأفراد

حيال النجاح والمال والطموحات الاقتصادية أو التطلعات إلى الخارج التي تتباين وتختلف من فرد إلى آخر وعلى العكس قد يتراجع بعض الشباب في اتخاذ قرار الهجرة عندما يستشعرون أنها قد تؤدي إلى أضرار أو سلبيات على الصعيد الأسري رغم ما تحققه من مكاسب اقتصادية.

كما تظهر أكثر الدوافع النفسية في إحساس الفرد بالإحباط في محاولة العيش بطريقة أفضل أو تحقيق ذاته من خلال العمل الذي يعمل به، ايضاً تمثل المعاناة التي يعيش فيها الشباب والتي تجعله يغامر بحياته في هجرة غير شرعية وهو على وعي و ا دارك بالأخطار التي يتعرض لها أثناء الهجرة، ما يدفع بالقول الة ان هناك أسباباً تتخطى الأسباب الاقتصادية وأهم من فكرة الثراء السريع ويمكن أن نشير الى تلك الدوافع وذلك على النحو التالي:

1ـ الشعور بالاغتراب الداخلي وقد يكون ناتجا ، عن عدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط به كأسرته أو أصدقائه.

2ـ الشعور بالإحباط والعزلة الاجتماعية ووهم أحالم اليقظة والتفكير اللاعقلاني وحب المغامرة

3ـ ضعف الانتماء الأسري والمجتمعي نتيجة قصور في برامج التنشئة الاجتماعية وضعف مؤسساتها وأهمها الأسرة والمدرسة

وللهجرة غير الشرعية العديد من الآثار السلبية، من بينها الآثار الأمنية والسياسية من جراء الهجرة غير الشرعية، ما يهدد سيادة الدول المستقبلة ووجودها الفعلي، كما أن للهجرة اثارا اقتصادية خاصة لجهة دول الإرسال أكثر من دول الاستقبال، ولا يفوتنا أن نشير أيضا للآثار الاجتماعية الخطيرة المتنوعة المترتبة على الهجرة، ومن بينها حالة إدماج المهاجرين ومدى الصعوبات التي تواجهه والتكيف مع مجتمعهم الجديد في الدول المستقبلة، ويزداد الأمر تعقيدا في حالة الهجرة غير الشرعية، حيث لا يحمل المهاجر السند القانوني لوجوده في الدولة التي هاجر إليها، كما أن المجتمع ينظر إليهم على أنهم لصوص أو متطرفون ومما يساعد على انتشار هذه النظرة الخطاب العالمي لهؤلاء المهاجرين خاصة في الدول الأوروبية حيث يشيع عنهم صورة سيئة تحول دون تواصلهم مع مجتمعات الدولة المستقبلة حيث يتم الخلط بين الاجرام والهجرة والتطرف خاصة للمهاجرين من أصول عربية و إسلامية .[12]

المبحث الثاني ـ الإشكاليات الناجمة عن الهجرة غير الشرعية في ليبيا و الاثار المترتبة عليها :

اولاً ـ الإشكاليات الناجمة عن الهجرة غير الشرعية في ليبيا [13]

1- تهديد الأمن العام :

تعد الهجرة غير الشرعية سبب رئيسي لتهديد أمن المواطن والمجتمع، وخاصة بعد أن تطورت هذه الظاهرة في ظل التغيرات التي يشهدها العالم اليوم والذى باتت تعرف بالعولمة ، فظهرت العديد من أنماط السلوك الإجرامي الحديث التي تهدد أمن المواطن ، وزيادة تعقيد الملامح للمظاهر القديمة فظهرت الجرائم المنظمة أو المرتكبة بترتيب مثل جرائم التهريب والتي وصلت الى المتاجرة وتهريب البشر ، دون مراعاة أدنى شروط السلامة و الامن والحفاظ على أرواح أولئك الأفراد .

2- احتمال الاختراق الإرهابي :

قد ترتبط الهجرة غير الشرعية باحتمال الاختراقات من المجموعات الإرهابية وذلك الافتقار حدود ليبيا إلي الكثير من الضوابط وغياب فعالية تطبيق الاتفاقيات بين الدول وخاصة دول الجوار في ظل الانقسامات والصراعات الداخلية على السلطة وضعف عام لمؤسسات الدولة وغيابها.

3- ارتفاع معدل البطالة عند الأجانب :

تعتبر البطالة من إحدى أخطر المشكلات التي تواجه المهاجرين غير الشرعيين ، عدم توفر فرص العمل التي تضمن لهم تحقيق أهدافهم وطموحاتهم ، وأمام عدم قدرة سوق العمل الليبية على استيعاب أعداد متزايدة منهم تطورت هذه الظاهرة من الهجرة الوافدة إلى هجرة غير الشرعية عابرة للحدود البحرية الليبية وقد ساعد على ذلك شبكات متعددة لتهريب المهاجرين .

4- ارتفاع معدل الجريمة :

زيادة نسبة الجريمة بشكل واضح وذلك نتيجة تنوع الجنسيات الموجودة مع قلة فرص العمل أو الدخل والأمية وانخفاض المستوى التعليمي كل ذلك أدى إلى زيادة عدد الجرائم المرتكبة كالقتل ، إذ تشكل جرائم الاجانب قرابة 30%من مجموع الجرائم المرتكبة .

4- إنهاك موارد البالد :

تواجه ليبيا تدفقا كبيرا من المهاجرين غير الشرعيين ، ولهذا التدفق تأثيرات على المجتمع أولها الكلفة الاقتصادية لهؤلاء المهاجرين وتقديم الخدمات لهم طوال إقامتهم في ليبيا ، كل ذلك يكلف التزامات اقتصادية و انسانية على السلطات الليبية .

5- انتشار العمالة العشوائية :

حيث تنتشر العمالة العشوائية غير الضرورية وذات انتاجية منخفضة ، وظهور العمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل شرط دون اتقان وجودة عمل للمهن ، مع عدم وجود إجراءات دقيقة وصارمة بتنظيم العمالة .

6- انتشار ظاهرة التسول :

انتشار وجود المهاجرين غير الشرعيين أدى إلى دخول العديد من المهن والسلوكيات المسيئة إلى المجتمع ومنها انتشار ظاهرة التسول في الشوارع والباعة المتجولين ، فظاهرة التسول بهذا الشكل وكثرتها تهدر بشكل كبير منظومة القيم بالمجتمع وتنذر بتفكك النسيج الاجتماعي ، وتدفع بالبعض من الليبيين إلى امتهانها وجعلها مصدر رزق ، وخاصة في السنوات الاخيرة في ظل هشاشة وغياب المؤسسات الأمنية .

7-انتشار العمالة العشوائية :

حيث تنتشر العمالة العشوائية غير الضرورية وذات انتاجية منخفضة ، وظهور العمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل شرط دون اتقان وجودة عمل للمهن ، مع عدم وجود إجراءات دقيقة وصارمة بتنظيم العمالة .

8- انتشار المخدرات ترويجا وتجارة وتهريبا بين المهاجرين غير الشرعيين وكنتيجة لتفشي هذه الظاهرة فقد بدأت تظهر بشكل واضح بالتعاون مع بعض الشباب في ظل الفوضى وغياب الاستقرار الأمني وانتشار جرائم السطو والسرقة والدعارة، كذلك نشاط شبكات التهريب داخل وخارج ليبيا حيث طور المهربون أدائهم متحولين إلى مافيا للجريمة المنظمة التي يسودها روح عدم احترام القانون بل الأسوأ من ذلك شراء الذمم وصولا إلى غايات إجرامية

9- **المشكلات الصحية :** المهاجر غير الشرعي خلال مراحل هجرته قد يكون مصدرا لنشر الأوبئة والأمراض مثل الإيدز والتهاب الكبدي والسل وغيرها من الأمراض، فرجال الأمن الذين يتعاملون مع هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين في المنافذ الحدودية أو في مراكز الحجز مهددين بعدوي ، كذلك غالبا تكون هذه الأمراض مزمنة ومستديمة.

10- **تزوير وتزييف العملة والوثائق:** تعانى ليبيا كدولة عبور للهجرة غير الشرعية من ظاهرة تزوير وتزييف العملة والوثائق التي تقوم بها العصابات وشبكات التهريب.

11- تحمل أعباء وتكاليف إعادة المهاجرين إلى بلدانهم :

تكبدت ليبيا في السنوات الماضية العديد من التكاليف والمصاريف والترتيبات اللازمة إلى إعادة بعض المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم وخاصة دول أفريقيا وبعض الدول العربية .

12-ضعف الرادع القانوني : قصور التشريعات السائدة عن معاقبة الأشخاص الذين يمتهنون تهريب المهاجرين وفي الغالب ما تكون الأحكام القضائية الصادرة بحقهم تمثل الحد الأدنى من العقوبات المقررة مما افقدها قيمتها الرادعة وشجع العديد من الأشخاص على التمادي في عمليات التهريب .

ثانياً ــ الاثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية

1ـ الآثار السياسية للهجرة غير الشرعيـــــة : شكلت الصراعات والنزاعات المسلحة بين الليبيين دوافع وأسباب لتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، ويعتبر ملف الهجرة غير الشرعية من الملفات التي انعكست آثاره على الجانب السياسي بين ليبيا ودول الاتحاد الأوروبي ، فالتواجد العشوائي للمهاجرين فرض مشاكل أثرت سلبا على عالقة ليبيا بدول الجوار الأوروبي خصوصا تلك التي تربطه عالقة مصالح متبادلة ، خاصة وأن أغلب المهاجرين نيتهم الاتجاه نحو أوروبا والبقاء في ليبيا إلى فترة مؤقتة ، فليبيا تجسدت في عقول المهاجرين كدولة عبور فقط . وقد لوحظ استخدامه من بعض الحكومات كورقة ضغط الاستغلال بعض القضايا في المنافسات السياسية ومن أهم **الآثار الســـــــياسية :**

1- زيادة الاضطرابات السياسية والفتن والنزاعات بين الحكومتين

2ـ ظهور العديد من المساومات السياسية لجلب تكتلات ودعم دولي لحكومة دون أخرى

3ـ زعزعـــة الاستقرار السياسي من حيث مهام الوزارات المكلفة بمتابعة ملف الهجرة غير الشرعية.

الآثار الأمنية للهجرة غير الشرعية :

تتمثل الآثار الأمنية للهجرة غير الشرعية في التهديدات الامنية بشكل مباشر للدول المرسلة أو المستقبلة ودول العبور على السواء. حيث تكون مسرحا تتلاقى فيه

العصابات الإجرامية لتبادل الخبرات الإجرامية في مجالات السرقة والنصب والتزوير والدعارة .[14] اضافة على أن الظروف التي تعيشها ليبيا في هذه السنوات الأخيرة من عدم قدرة السلطات المختصة على ضبط وردع الموجات البشرية القادمة من عدة دول وانتشار عصابات التهريب والجماعات الإجرامية ، مما أدى إلى إثارة المزيد من الأزمات الأمنية و السياسية بين ليبيا و بعض البلدان .

الآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية : إذا كانت التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية المترتبة على الهجرة غير الشرعية وخيمة ، فأن آثارها الاجتماعية هي أشد وطأة وأكثر خطورة ، فما جري في ليبيا منذ عام 2011م ، فقد أسهم في تمزيق النسيج والتماسك الاجتماعي .

إن للهجرة آثارها وهي في معظمها سلبية على المهاجرين أنفسهم وعلى الليبيين في دولة الاستقبال والعبور، إذ تبدأ معاناة المهاجرين من خلال الإقامة في اماكن قد تكون غير مناسبة وغياب المعايير الصحية فيها و عدم تناسبها مع الأعداد الهائلة القادمة نحو ليبيا من عدة دول ،أما على الصعيد الليبي فقد احترف العديد من الشباب مهنة التهجير غير الشرعي التي طرأت على البناء الاجتماعي كظاهرة من الظواهر الحديثة ، وساهم في ذلك ظهور العديد من الصراعات بين المناطق فتواجدت العديد من الضغوط النفسية الداخلية التي أثرت مباشرة على الفرد ودفعته الى مزاولة هذه المهنة والتي تنعكس على عدم شعوره بالمسؤولية الإيجابية نحو ذاته واسرته ومجتمعه وما يترتب عليه من تصدع النسيج الاجتماعي وتفكك الروابط الأسرية واندثار العديد من الثوابت كالتضامن والتكافل الاجتماعي والترابط والمساواة والعدالة الاجتماعية . كذلك فقدان الشعور بالإنسانية، وذلك من خلال المغامرة بحياة المهاجرين عبر استخدام قوارب الموت وضياع العديد من المهاجرين والخوف من القاء القبض عليهم .

إن العوامل الاجتماعية المسببة لظاهرة التهجير غير الشرعي تتمثل في حدها الأدنى ، بفقدان العمل ومصدر الرزق ، وتبرز جليا في ظاهرة البطالة وما ينتج عنها من فقر وحاجة وحرمان ، وفي حدها الأقصى بتهديد حياة الناس من خلال التعرض للتمييز والقمع والعزل الاجتماعي .[15] . ومن الآثار الاجتماعية :

- زيادة الانحراف الأخلاقي والتفكك الأسري ، ودخول عادات غريبة على المجتمع ، وظهور قيم غير سليمة وثقافات دخيلة مثل التسول والبطالة.

4- الاثار الاقتصادية للهجرة غير الشرعية :

للهجرة غير الشرعية آثار سلبية بعضها يرجع الى الفرد نفسه والبعض الاخر إلى الوضع الاقتصادي السائد في المجتمع الليبي، فقد يلعب الفقر دورا أساسي في حث الشباب على الهجرة من الدول المجاورة الى ليبيا ودول افريقيا وذلك المتهان اي عمل يساهم في الرفع من المستوى الاقتصادي للفرد، وذلك راجع الى التفاوت في توزيع الدخول وارتفاع معدلات العوز والاحتياج ومن المعروف أن هناك عالقة طردية بين الفقر والاحتياج من ناحية والجريمة من ناحية أخرى، وذلك مع ضرورة توفر ظروف مساعدة أخرى.

تتمثل العوامل الاقتصادية المسببة للتهجير غير الشرعي حسب ما ورد في تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة "التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين ، والتي تشهد غالبا افتقار إلى عمليات التنمية ، وقلة فرص العمل ، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة ، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة ، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين. (16)

المحور الثاني ـ التنشئة الاجتماعية :

المبحث الأول ـ التنشئة الاجتماعية خصائصها و اشكالها و أهدافها :

تعتبر عملية التنشئة الاجتماعية من أولى العمليات ومن أخطرها شأنا في حياة الفرد ، وذلك لأنها تمثل الدعامة الأولى التي ترتكز عليها مقومات شخصيته ، حيث يمر الفرد منذ ولادته بمراحل عدة من خلالها يدخل في علاقة تفاعل مع المجتمع الذي يعيش فيه متأثرة بالمعايير والقيم السائدة ويكتسب خبرات تعدل من سلوكه وتنمي شخصيته ، لأداء دوره كفرد فاعل في المجتمع .

وتبدأ هذه العملية منذ ولادة الطفل ، فالطفل عند ولادته لا يستطيع أن يتحدث لغة مجتمعه ولا أن يشارك من حوله أبسط ما اصطلحوا عليه من معان ، كما أنه لا يستطيع أن يوفر لنفسه أدني ما تحتاجه حياته من مأكل وملبس وحماية ، فهو كائن آدمي الصورة ، فطري الطبيعة والمسلك ، ولكنه عاجزاً تماماً عن ممارسة الحياة الإنسانية ، لأنه في مراحل حياته الأولى لا يعدو أن يكون كتلة من الدوافع والاستعدادات وفي خلال سنوات طويلة من الطفولة، يدرب الفرد ليكتسب ببطء مهاراته الإنسانية واحدة تلو الأخرى .

أولاً ـ خصائص التنشئة الاجتماعية :

تتميز التنشئة الاجتماعية بالخصائص التالية[17] :

1- تعتبر التنشئة الاجتماعية عملية تعلم اجتماعي يتعلم فيها الفرد عن طريق التفاعل الاجتماعي أدواره الاجتماعية والمعايير الاجتماعية التي تحدد هذه الأدوار، ويكتسب الاتجاهات والأنماط السلوكية التي ترتقيها الجماعة ويوافق عليها المجتمع .

2- عملية نمو يتحول خلالها الفرد من طفل يعتمد على غيره متمركز حول ذاته، لا يهدف من حياته إلا إشباع الحاجات الفسيولوجية إلى فرد ناجح يدرك معنى المسؤولية الاجتماعية وتحولها مع ما يتفق مع القيم والمعايير الاجتماعية.

3- أنها عملية مستمرة تبدأ بالحياة ولا تنتهي إلا بانتهائها.

4- تختلف من مجتمع إلى آخر بالدرجة ولكنها لا تختلف بالنوع.

5- التنشئة الاجتماعية لا تعني صب أفراد المجتمع في بوتقة واحدة بل تعني اكتساب كل فرد شخصية اجتماعية متميزة قادرة على التحرك والنمو الاجتماعي في إطار ثقافي معين على ضوء عوامل وراثية وبيئية.

ومن خصائص التنشئة أيضاً أنها تاريخية: أي ممتدة عبر التاريخ، وإنسانية يتميز بها الإنسان دون الحيوان، وتلقائية أي ليست من صنع فرد أو مجموعة من الأفراد بل هي من صنع المجتمع وهي نسبية أي تخضع لأثر الزمان والمكان، وجبرية أي يجبر الأفراد على إتباعها، وهي عامة أي منتشرة في جميع المجتمعات.

ثانياً ـ اهداف التنشئة الاجتماعية :

ويمكننا أن نقف هنا على مجموعة من الأهداف التي تسعى التنشئة الاجتماعية لتحقيقها و هي كالتالي : [18]

1- إن الفرد لا يولد اجتماعيا، ولذا فإنه من خلال التنشئة يمكنه اكتساب الصفة الاجتماعية، والحفاظ على فطرته السليمة وإبراز جوانب إنسانيته الحقة، إن التنشئة تهدف إلى إكساب الفرد أو تحويله من كائن بيولوجي إلى كائن آدمي السلوك والتصرفات، كما يتحول الفرد من طفل يعتمد على غيره غير قادر على تلبية حاجاته الأساسية إلى فرد يدرك معنى المسؤولية الاجتماعية .

2- تهدف التنشئة إلى غرس ثقافة المجتمع في شخصية الفرد ، فالعلاقة وثيقة وتبادلية بين الثقافة و التنشئة ، فكل منها يؤثر ويتأثر بالآخر ، ولعل من أبرز وظائف التنشئة الاجتماعية قدرتها على حفظ ثقافة المجتمع ونقلها من جيل لآخر، ولما كان الفرد يولد

وهو مزود بمجموعة من القدرات والصفات الوراثية التي تحدد شكله الخارجي والمهارات العقلية، فالتنشئة الاجتماعية هي التي تهذب هذه القدرات والمهارات فإما أن تدفعها إلى الأمام عن طريق تنميتها واستغلالها أحسن استغلال لصالح الفرد نفسه ولصالح مجتمعه، وإما أن تشدها إلى الوراء فتعيقها عن التقدم فتصبح معول هدم بدل لبنة بناء ، حيث يكتسب الفرد قيم جماعته فيعرف معنى الصواب والخطأ، الحلال والحرام .... فتتكون بذلك نظرته للحياة وللمجتمع .

3-تعمل التنشئة الاجتماعية السليمة على تنشئة الفرد على ضبط سلوكه، وإشباع حاجاته بطريقة تساير القيم الدينية والأعراف الاجتماعية حيث تعلمه كيفية كف دوافعه غير المرغوبة أو الحد منها، ومما يجدر ذكره أن القدر الأكبر من عملية التنشئة الاجتماعية يتمثل في إقامة حواجز وضوابط في مواجهة الإشباع المباشر للدوافع الفطرية كالدافع الجنسي ودوافع المقاتلة والعدوان، وهي ضوابط لا بد منها لقيام مجتمع سوي وبقائه ولهذا فإن هذه الضوابط توجد داخل كل المجتمعات حتى الأكثر بدائية .

4- تعلم العقيدة والقيم والآداب الاجتماعية والأخلاقية وتكوين الاتجاهات المعترف بها داخل المجتمع وقيمه بصفة عامة، وذلك حتى يستطيع الفرد اختيار استجاباته للمثيرات في المواقف المختلفة التي يتعرض لها يوميا، كما تعمل التنشئة الاجتماعية على تعليم الفرد أدواره الاجتماعية والتي يشغلها الأفراد باختلاف الجنس والسن، فدور المرأة مختلف عن دور الرجل ودور الطفل مختلف عن دور الرجل الناضج وتجدر الإشارة إلى أن الأدوار الاجتماعية تختلف أهميتها باختلاف المجتمع كذلك...

6- غرس عوامل ضبط داخلية للسلوك وتلك التي يحتويها الضمير و تصبح جزءاً أساسياً، لذا فإن مكونات الضمير إذا كانت من الأنواع الإيجابية فإن هذا الضمير يوصف بأنه حي، وأفضل أسلوب لإقامة نسق الضمير في ذات الطفل أن يكون الأبوين قدوة لأبنائهم حيث ينبغي ألا يأتي أحدهما أو كلاهما بنمط سلوكي مخالف للقيم الدينية و الآداب الاجتماعية.

المبحث الثاني ـ أشكال التنشئة الاجتماعية و العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية :

اولاً ـ أشكال التنشئة الاجتماعية : تأخذ التنشئة الاجتماعية شكلين رئيسيين هما [19] :

1 - التنشئة الاجتماعية المقصودة : ويتم هذا النمط من التنشئة في كل من الأسرة والمدرسة فالأسرة تعلم أبناءها اللغة، وآداب الحديث، والسلوك، وفق نظامها الثقافي و معاييرها واتجاهاتها، وتحدد لهم الطرق والأساليب والأدوات التي تتصل بهضم هذه الثقافة وقيمها و معاييرها، كما أن التعلم المدرسي في مختلف مراحله يكون تعليما مقصودا ، له أهدافه وطرقه وأساليبه ونظمه ومناهجه التي تتصل بتربية الفرد وتنشئتهم بطريقة معينة.

2- **التنشئة الاجتماعية غير المقصودة** : ويتم هذا النمط من التنشئة من خلال المسجد ووسائل الإعلام والإذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح ..وغيرها من المؤسسات التي تسهم في عمليات التنشئة من خلال الأدوار التالية :

- يتعلم الفرد المهارات والمعاني والأفكار عن طريق اكتسابه المعايير الاجتماعية التي تختلف باختلاف هذه المؤسسات .

- تكسب الفرد الاتجاهات والعادات المتصلة بالحب والكره ، والنجاح والفشل واللعب والتعاون وتحمل المسؤولية .

- تكسب الفرد العادات المتصلة بالعمل والإنتاج والاستهلاك وغير ذالك من أنواع السلوك والاتجاهات والمعايير والمراكز والأدوار الاجتماعية .

ثانياً ـ العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية: العائلة هي أول عالم اجتماعي يواجهه الطفل، وأفراد الأسرة هم مرآة لكل طفل لكي يرى نفسه والأسرة بالتأكيد لها دور كبير في التنشئة الاجتماعية، ولكنها ليست الوحيدة في لعب هذا الدور ولكن هناك الحضانة والمدرسة ووسائل الإعلام والمؤسسات المختلفة التي أخذت هذه الوظيفة من الأسرة، لذلك قد تعددت العوامل التي كان لها دور كبير في التنشئة الاجتماعية سواء كانت عوامل داخلية أم خارجية، وسوف نعرض هذه العوامل من واقع مجتمعنا العربي الذي نعيشه:.

أولاً ـ العوامل الداخلية:

1- الدين : يؤثر الدين بصورة كبيرة في عملية التنشئة الاجتماعية وذلك بسبب اختلاف الأديان والطباع التي تنبع من كل دين، لذلك يحرص كل دين على تنشئة أفراده حسب المبادئ والأفكار التي يؤمن بها.

2- الأسرة: هي الوحدة الاجتماعية التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني فهي أول ما يقابل الإنسان، وهي التي تساهم بشكل أساسي في تكوين شخصية الطفل من خلال التفاعل والعلاقات بين الأفراد، لذلك فهي أولى العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية، ويؤثر حجم الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية وخاصة في أساليب ممارستها حيث أن تناقص حجم الأسرة يعتبر عاملاً من عوامل زيادة الرعاية المبذولة للطفل.[20]

3- نوع العلاقات الأسرية: تؤثر العلاقات الأسرية في عملية التنشئة الاجتماعية حيث أن السعادة الزوجية تؤدي إلى تماسك الأسرة مما يخلق جواً يساعد على نمو الطفل بطريقة متكاملة.[21]

4- الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها الأسرة: تعد الطبقة التي تنتمي إليها الأسرة عاملاً مهماً في نمو الفرد، حيث تصبغ وتشكل وتضبط النظم التي تساهم في تشكيل شخصية الطفل، فالأسرة تعتبر أهم محور في نقل الثقافة والقيم للطفل التي تصبح جزءاً جوهرياً فيما بعد.

5- الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة: لقد أكدت العديد من الدراسات أن هناك ارتباط إيجابي بين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للطفل وبين الفرص التي تقدم لنمو الطفل، والوضع الاقتصادي من أحد العوامل المسئولة عن شخصية الطفل ونموه الاجتماعي.[22]

6- المستوى التعليمي والثقافي للأسرة: يؤثر ذلك من حيث مدى إدراك الأسرة لحاجات الطفل وكيفية إشباعها والأساليب التربوية المناسبة للتعامل مع الطفل.

7- نوع الطفل (ذكر أو أنثى) وترتيبه في الأسرة: حيث أن أدوار الذكر تختلف عن أدوار الأنثى فالطفل الذكر ينمى في داخله المسئولية والقيادة والاعتماد على النفس، في حين أن الأنثى في المجتمعات الشرقية خاصة لا تنمى فيها هذه الأدوار، كما أن ترتيب

الطفل في الأسرة كأول الأطفال أو الأخير أو الوسط له علاقة بعملية التنشئة الاجتماعية سواء بالتدليل أو عدم خبرة الأسرة بالتنشئة وغير ذلك من العوامل.

ثانياً ـ العوامل الخارجية: (23)

1- **المؤسسات التعليمية:** وتتمثل في دور الحضانة والمدارس والجامعات ومراكز التأهيل المختلفة.

2- **جماعة الرفاق**: حيث الأصدقاء من المدرسة أو الجامعة أو النادي أو الجيران وقاطني نفس المكان وجماعات الفكر والعقيدة والتنظيمات المختلفة.

3- **دور العبادة :** مثل : المساجد وأماكن العبادة المختلفة.

4- **ثقافة المجتمع :** لكل مجتمع ثقافته الخاصة المميزة له والتي تكون لها صلة وثيقة بشخصيات من يحتضنه من الأفراد، لذلك فثقافة المجتمع تؤثر بشكل أساسي في التنشئة وفي صنع الشخصية القومية.

5- الوضع السياسي والاقتصادي للمجتمع: حيث أنه كلما كان المجتمع أكثر هدوءاً واستقراراً ولديه الكفاية الاقتصادية كلما ساهم ذلك بشكل إيجابي في التنشئة الاجتماعية، وكلما اكتنفته الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي كان العكس هو الصحيح.

6- وسائل الإعلام: لعل أخطر ما يهدد التنشئة الاجتماعية الآن هو الغزو الثقافي الذي يتعرض له الأطفال من خلال وسائل الإعلام المختلفة وخاصة التليفزيون، حيث يقوم بتشويه العديد من القيم التي اكتسبها الأطفال إضافة إلى تعليمهم العديد من القيم الأخرى الدخيلة على الثقافة العربية وانتهاء عصر جدات زمان وحكاياتهن إلى عصر الحكاوي عن طريق الرسوم المتحركة.

المحـــور الثالث ـ الهجرة و تأثيرها على التنشئة الاجتماعية :

تعـتبر عملية التنشئة الاجتماعية من أهم العمليات في حياة الإنسان ، فهي العملية التي تؤدّي إلى تحويل الإنســـان من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي ، وهذه العملية تبدأ منذ ولادة الإنسان وتستمر طوال حياته ، فهو في تعلّم مستمر لأساليب المجتمـــع وعاداته من حوله ، وما يتعلّمه الطفل في مراحل عمره المبكر يستمر، ويكون له أثر فعال طوال حياته ، وتلعب الهجرة دورًا كبيراً في عملية التغير القيمي في المجتمع فهي تؤثـــر على الأفراد والمجتمع وتؤدّي إلى حدوث تبدّلات كبيرة فيه . ويزداد عدد المهاجرين من البلدان العربية باتجاه البلدان الغربية ، وقد تتباين الخصائص الشخصية

والاجتماعية والثقافية لهـــؤلاء القادمين ، الأمر الذي يؤدّي إلى الاختلاف في مسألة الاستقرار والتكامل مع المجتمع الجديد لوجود فـــرق شاسع في البناء القيمي والأنظمة الاجتماعية واللوائح القانونية التي تنظم الحياة الاجتماعية والعالقات بين أفراد المجتمع، يأتي الإنسان للحياة بالخبرة ومن ثم يبدأ التأثر بمن حوله فيكتسب عاداته وتقاليده منهم , وتنتقل العادات والتقاليد من جيل إلى جيل كما تهاجر هذه العادات والتقاليد من قطر إلى آخـــر ومن قارة إلى قارة أخرى , فالتقاليد تكتسب من الرعيل السابق وجميعها جـــزء من النشاط الاجتماعي السائد في أي مجتمع فهي تقـــوّي التآزر والتآخي بين أفراده رغم انها تأخذ فترة من الزمن حتى تثبت وتستمر وتأخذ فترة طويلة حتى يمكن تغييرها, وتلعب الدول المضيفة

دور في تغير عادات وتقاليد المهاجر فهناك عادات حميدة واخرى سيئة ، فقد أدت الهجرة الى حدوث صراعات بين الأجيال بسبب تغير الثقافة وحدوث فجوة بين الاباء والابناء بسبب تزايد معدلات التغير الثقافي والاجتماعي السريع بينهم .وتنشأ هذه الفجوة بسبب اختلاف الثقافة التي يحملها الاباء والتي نعني بها (الثقافة الأصلية) والثقافة السائدة في المجتمع الجديد (الثقافة الدخيلة) .

وقد عانت الأســـر الليبية من صعوبات التنشئة الاجتماعية بسبب اختلاف القيم ، فالأسرة الليبية عرفت عربيا وإسلاميا بأنها اسرة محافظه متماسكه تعطي تربية أبنائها جل اهتمامها وهي ميزه أثمرت لزمن طويل عن صنع أجيال تعمل لخدمة المجتمع والحفاظ على قيمه وتقاليده النبيلة ، لكن الحال تغير بعد الهجرة تغيرا كبيرا وأضحت قيم التماسك الأســري واحترام الوالدين واتخاذهم قدوة في القول والعمل ضربا من ضروب التخلف , حيث تعاني أغلب الأسر معاناة شديدة جراء السلوكيات الدخيلة التي طرأت على أبناء الأسر الليبية المهاجرة , فلم تعد هناك عوامل ضبط تمنع الأفراد والشباب خصوصا من الانخراط في حياة جديدة تظهر فيها السلو كيات التي تتنافى مع الثقافة الليبية , وقد أخذ الأبناء في الانخراط في حياة المجتمع المضيف وأخذوا يكتسبون عادات وتقاليد جديدة ، كما أدت الهجرة إلى ضعف سلطة الأبوين وإلى ظهور مشاكل ونزاعات عديدة ما بين الآباء و الأبناء, وقد أدت إلى هدم بعض جوانب السلوكيات والاخلاقيات وفقدان الأسرة المهاجرة لسيطرتها على الأبناء والذي يسهم في عملية تفكك الأسرة . وتؤدي الهجرة إلى اكتساب المهاجر لقيم ومفاهيم جديدة من خلال احتكاكه بأفراد المجتمع متعدد الثقافات ، فأصبحت هذه القيم تشكل عنصر أساسيا في ثقافته وتوجهاته وسلوكه الاجتماعي ورغبته في مواصلة التكيف الاجتماعي مع المجتمع

،وتؤثر الهجرة في انصهار القيم وإلى تبني أجيال المهاجرين وخصوصا من الجيل الثاني والثالث للقيم الغربية , وترى بعض الدراسات بأن كثير من الروابط والعادات والقيم السائدة في مجتمع الوطن أخذت تختفي مع الجيل الثاني والثالث بمرور الزمن (24).

إن قيم حقوق الإنسان والتعددية وحوار الأديان جميعها تقـــر بأن البشـــر مختلفون في ثقافتهم و حضارتهم , وإن المهاجر يتأثر بقيم المجتمع بدرجات متفاوتة ، ومهما تكن هذه الدرجات فأنه قد اكتسب قيم ومفاهيـــم جديدة من خلال احتكاكه بأفراد المجتمع متعدد الثقافات فأصبحت هذه القيم تشكل عنصر ا اساسيا في ثقافته وتوجهاته وسلوكه الاجتماعي

ان مسألة تربية أطفال المغتربين مسألة شائكة ، يقف فيها الأب حائرًا بين آلام الغربة المريـــرة ، وبين صعوبة تركهم للعيش في الوطن الأصل ؛ ويصبح الطفل في صراع ثقافي ما بين ثقافة مجتمع الأصل والمجتمع الذي يعيش فيه ، وأما الأطفال في ديار الغربة فيعانون كثيرًا ؛ لأنهم محرومون من ممارسة طفولتهم بالشكل البريء الذي يعكس تصرفاتهم ، وذلك بسبب خوف الأهل الدائم عليهم من الخروج بمفردهم، واقتصرت حريتهم في اللعب من أسبوع إلى آخر أو ربما من شهر إلى آخـــر، في الحدائق العامة التي تحمل طابعًا واحدًا في اللعب والمرح، كما أن عدم وجود عائلة ممتدة في المهجر، لنقل الدين والقيم والعادات والتقاليد من جيل إلى آخر يشكل بدوره تحديًا آخر، يقابل الأسرة المهاجرة.

انعكاسات ما بعد العـــودة : صعوبة الاندماج والتأقلم السريع مع المجتمع ، واختلاف البيئة الطبيعية عن البيئة التي نشأ وتربى فيها ، وصعوبة المناهج الدراسية ، وصعوبة نطق وفهم بعض الكلمات في اللهجة العامية ، وكثرة المجاملات الاجتماعية والمجتمع المفتوح.

التوصيات :

1- دعم وتشجيع صحافة حول مسائل الهجرة أكثر موضوعية وبالاستناد إلى الوقائع، والنظر إلى الإخلال الملحوظ .

2- تطوير مشاريع بحث جديدة حول ظاهرة الهجرة قصد تحديد التوجهات المستحدثة ومختلف ملامحها.

3- ادماج مواضيع الهجرة غير الشرعية وأهمية الانتماء للوطن في برامج التعليم لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية منذ الصغر .

4- الاستفادة من الخطاب الديني في التوعية وذلك من خلال البرامج الدينية في الراديو والتليفزيون وخطبة الجمعة .

5- العمل على توعية الاسرة لأبنائها بأهمية الالتزام بقيم وعادات وتقاليد الآباء والأجداد .

6- ضرورة المحافظة على اللغة الأم وتعزيزها لدى ابنائهم المهجرين وتعلمها للأجيال القادمة. من خلال فتح المدارس الليبية في الخارج وتضمين المناهج المقررة مادة اللغة العربية, والتربية الإسلامية والوطنية. تنظيم برامج توجيهية في التلفزيون الرسمي ودور العبادة لغرس القيم والتقاليد لدى الابناء منذ الصغر .

7- توفير الامن في البالد لكونه السبب الرئيس ي للهجرة, وتشجيع المهاجرين للعودة للوطن والعمل فيه للنهوض به

الهوامـــــــــــــش :

1- نجيب ، كاظم ، الهجرة الخارجية و واقع العنصرية ، و العداد للأجانب في بلدان الاتحاد الأوربي 2007،

2- كارة ، مصطفى عبدالمجيد ، المشاكل الاجتماعية و القانونية للهجرة غير الشرعية ، ورقة عمل قدمت ورشة عمل حول الهجرة غير الشريعة ، اكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ،2008

3- www.up-4ever.net/f6lxofaazml

4- ندى نبيل زلط ، الهجرة غير الشرعية و دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في مواجهتها البحث الاجتماعي ميداني ، رسالة ماجستير ، جامعة دمياط ، كلية الآداب ، 2016 م

5- عبدالله احمد عبدالله المصراتي ، الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي ، دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشريعة بمركز قنفده بمدينة بنغازي ، دراسة منشورة في المجلة العربية للدراسات الأمنية و التدريب ، الرياض ، مج30، ع59، 2014م، ص93 ، 228.

6Jason Ariel Daza .Attitudes tovard illegal immigration what the public believes what the government can learn Kmaster . the unver sify at texas at Arlingtou.2007

7- دليو ، فضيل و غربي ، علي و مقراني الهاشمي ، الهجرة و العنصرية في الصحافة الاوربية ، قسنطينة ، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعة 2003م

8www. Aldiwan.org/news-Action –show-id-357.htm

9- إسماعيل محمد احمد ، الاستخدام العربي للعمالة المصرية ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،ص52

10- السيد عبدالعاطي السيد ، علم الاجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000، ص339

11- أحمد عارف ارحيل الكفارنة ، الهجرة غير الشرعية في دول العالم الثالث و اثارها السلبية علة المجتمع الأوربي ، دراسة علمية ، جامعة البلقاء التطبيقية ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 2012،ص8

12Lorenzo zamtrano(eds) new horizous u.s Mexica Relation.Recommendations for policymakers us- mexico Bilateral Relatious texasunive of texas publiccations.2001.p20

13- خشانة ، رشيد ملامح الهجرة غير النظامية بعد 17 فبراير ،2011، شؤون ليبية ، مجلة فصلية مستقلة تعني بالدراسات حول ليبيا المعاصرة ، ع1 ، يوليو 2016

14- علي الحوات ، الهجرة غير الشرعية غير بلدان المغرب العربي ، طرابلس ، منشورات الجامعة المغربية ، 2007، 135

15- تقرير التنمية الإنسانية العربية ، التطورات الاجتماعية و الاقتصادية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الفصل الثاني ، بيروت ، شركة كركي للنشر، عن مركز مراقبة التهجير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2008 ،ص91

16- تقرير التنمية الإنسانية العربية ، مرجع سابق ، ص95

17- سناء عبدالوهاب الكبيسي ، التنشئة الاجتماعية للطفل و دور الاسرة فيها ، دار نوز المعرفة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2016،ص33-34

18- محمد محمد نعيمة ،التنشئة الاجتماعية و سمات الشخصية ، الإسكندرية ، دار الثقافة العلمية للطباعة و النشر و التوزيع ،2002

19- صالح محمد علي ابوجادو ، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية ،دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،1998،ص32

20 إبراهيم مذكور ، معجم العلوم الاجتماعية الهيئة المصرية العامة للكتاب ، قاهرة ، مصر ،1975 ،ص38

21 - حمد فتحي فرج الزليتني ، أساليب التنشئة الاجتماعية الاسرية و دافع الإنجاز الدراسية عن مجلس الثقافة العام الليبي ،2008،ص113

22- نصرالدين بهتون ، الوضع الاقتصادي للأسر و اثره في التنشئة الاجتماعية للطفل المتخلف ذهنياً ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاجتماعية و علوم الإنسانية ، جامعة العقيد الحاج لخضر ، الجزائر ، 2007-2008،ص61

23- مصباح عام:التنشئة الاجتماعية والانحراف الاجتماعي، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ،2001،ص220

24- الطائي ،د عبدالحسين ، المهاجرون في المجتمع متعدد الثقافات ، دراسة ميدانية ول الجالية العراقية ، دار الحكمة ، لندن ،ط1، 2013